ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (10)، عدد (01)، 2024، ص: 249-270

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للجزائر – دراسة تحليلية–

The Impact of the Covid-19 Pandemic on Algerian foreign Trade - An Analytical Study-

سلسبيل الطيب ، Selsabil Taieb [1] *، salsabil.taib@univ-jijel.dz

عبد الحفيظ عيمر ، Abdelhafid Aimar [2]، aimar.hifid@gmail.com

[1] طالبة دكتوراه، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)

[2] أستاذ التعليم العالي، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022/08/08 **تاريخ القبول:** 2024/05/19 **تاريخ النشر:** 2024/05/21

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للجزائر، وبعد وصف وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، توصلت الدراسة إلى أن الجائحة ساهمت في تراجع هذه المؤشرات وهذا جراء انخفاض الطلب على المحروقات في الأسواق العالمية؛ بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من تفشي الفيروس، وقد استجابت السياسة التجارية الجزائرية لهذا الأثر بتقليص فاتورة الإستيراد بـ 10 مليار دولار، وتسهيل جمركة استيراد المنتجات الطبية المتعلقة بمواجهة الفيروس والمواد الغذائية الأساسية مع حظر تصدير السلع نفسها؛ الأمر الذي يستدعي من صانعي القرار ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية من فلاحة، صناعة وسياحة بهدف التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، مع تسريع اجراءات انضمام الجزائر للتكتلات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية

جائحة كوفيد-19؛ التجارة الخارجية، السياسة التجارية؛ أسعار المحروقات؛ الإغلاق.

تصنيف JEL: F01؛ F10؛ L11

Abstract

This study aims To analyze the impact of Covid-19 pandemics on Algeria's foreign Trade. After descriping and analyzing foreign trade indicators before and during the Covid-19 pandemic, the study concluded that the pandemic contributed to a decline in these indicators. This was due to the decrease in demand for fuel in global merkets, due to the precautionary measures taken by countries to limit the spread of the virus. Algerian trade policy responded to this impact by reducing the import bill by 10 billion $, and facilitating customs duties for importing medical product related to confronting the virus and basic foodstuffs, while banning the export of the same goods. This requires decision–makers to develop the economics sectors of agriculture, industry and tourism, with the aim of economic diversification and getting out dependence on the hydrocarbons sector, while accelerating the procedures for Algeria's accession to economics blocs.

Keywords

Covid-19 Pandemics ; Foreign trade ;Trade Policy ; Fuel Price ;Closure.

JEL Classification Codes : F01؛ F10؛ L11

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: salsabil.taib@univ-jijel.dz

I. مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ بسبب الدور الذي تلعبه في زيادة الدخل القومي، تنشيط القطاعات الاقتصادية والحصول على العملات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وذلك بفعل الترابط الموجود بين الدول، الأمر الذي يسفر أيضا عن انتقال التغيرات العالمية فيما بين الدول، وهذا ما أثبته فيروس كوفيد-19 الذي ظهر لأول مرة في الصين أواخر 2019 ثم انتقل إلى أغلب دول العالم، مسببا أزمة لم يسبق لها مثيل، حيث تباطأ النمو الاقتصادي وتعرقلت حركة التبادل التجاري؛ بفعل القيود التي اتخذتها الدول للحد من آثار الفيروس مثل: عمليات الغلق والعزل، وقف الأنشطة التجارية والخدماتية، شل حركة النقل البري، البحري والجوي، فجميع هذه الإجراءات أحدثت ما يسمى بصدمة في العرض والطلب على مستوى العديد من القطاعات؛ خاصة في قطاع النفط، الذي يعد العصب الرئيسي للاقتصاد الجزائري؛ لذلك كان أثر هذا الفيروس واضحا ومباشرا على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

من خلال الطرح السابق نصيغ السؤال الرئيسي التالي: **ما هو أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للجزائر؟**

أسئلة الدراسة: انبثق عن الإشكالية الرئيسية السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما واقع مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19؟
- كيف استجابت السياسة التجارية لأثر جائحة كوفيد-19؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** ساهمت جائحة كورونا في تراجع مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.
- **الفرضية الثانية:** اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات تيسيرية، وأخرى تقييدية لمواجهة أثر جائحة كوفيد-19.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة وصف وتحليل أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية الجزائرية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز أهم الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري.
- وصف وتحليل واقع مؤشرات التجارة الخارجية قبل وخلال جائحة كوفيد-19.
- بيان أدوات السياسة التجارية؛ التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة أثر الجائحة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2021 على اعتبارها فترة التحرير التجاري من جهة وبغرض بيان تطور التجارة الخارجية الجزائرية ابتداءا من بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- **الحدود المكانية:** تستهدف هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري.

منهج وتقسيم الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المعالج ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تم توظيف المنهج الوصفي في عرض الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية ومؤشراتها، وجائحة كوفيد-19 وأدوات السياسة التجارية المستخدمة خلال فترة الجائحة، وأما التحليلي فقد تم توظيفه في تحليل تأثير جائحة كوفيد-19 على مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر، ولتحقيق هذا الغرض سنقسم هذه الدراسة إلى الجزئين التاليين:

أولا: ماهية التجارة الخارجية وجائحة كوفيد-19.

ثانيا: دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للجزائر.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية العصب المحرك للاقتصاد، كما تعتبر همزة وصل تربط الدول ببعضها البعض، فتمكن أي دولة من الاستفادة من المزايا الموجودة في البلد الآخر عن طريق تبادل السلع والخدمات فيما بينهم.

أ. تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة" (عبد العزيز ، 2004).

كما تعرف على أنها "انتقال السلع والخدمات من دولة لأخرى من خلال عمليات التصدير والاستيراد وفق إجراءات إدارية ومالية محددة " (عبد العظيم، 2000؛ داوود، ابو خضير ، و صوفان، 2000). وتمثل التجارة الخارجية أيضا "مجموعة الأنشطة التجارية اللازمة لإنتاج وشحن وبيع السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي" (MOUFFOK, 2021) .

استنادا إلى التعاريف سابقة الذكر؛ نستخلص أن التجارة الخارجية هي عبارة عن **انتقال عناصر الإنتاج بين دولة ما ودول أخرى؛ بهدف تحقيق منافع لأطراف التبادل.**

ب.أهمية التجارة الخارجية: تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تعمل التجارة الخارجية كمحرك للنمو من خلال زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل (LA BANQUE MONDIALE, 2022) .

- تعد مصدرا مهما في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية.
- تعد وسيلة لتنمية وتطوير الأنشطة الإنتاجية، الاستهلاكية والخدمية (حاجي، 2017).
- تعمل على زيادة رفاهية الدولة؛ عن طريق توسيع قاعدة الاختيار في الاستهلاك والاستثمار.
- تعمل على توسيع القدرة التسويقية؛ عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة (السواعي، 2006).

ت.أدوات تنظيم التجارة الخارجية: حتى تستطيع أي دولة تنظيم تجارتها الخارجية مع شركائها التجاريين، لابد لها من استعمال أدوات السياسة التجارية (السعرية، الكمية والتنظيمية) وهي (عدائكة و بوزيد، 2018):

- **أدوات سعرية:** هي الأدوات التي تؤثر على أسعار الصادرات والواردات، وتشمل الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.
- **أدوات كمية:** هي الأدوات التي تؤثر على كمية السلع المصدرة والمستوردة، تشمل نظام الحصص، تراخيص الإستيراد، ونظام الحظر.
- **أدوات تنظيمية:** هي أدوات إدارية تضعها الدولة من أجل توجيه تجارتها الخارجية، وتشمل المعاهدات التجارية، الإتفاقيات التجارية، إتفاقيات الدفع، والتكتلات الاقتصادية.

2. ماهية جائحة كوفيد-19

أ. مفهوم فيروس كوفيد-19

فيروس كوفيد-19 هو عائلة من الفيروسات، لها نفس الخصائص الفيروسية للفيروس التاجي؛ الذي يتسبب في مرض السارس(SARS-CoV)، لذلك تمت تسميته بـ (SARS-CoV-2)، تم تحديده لأول مرة في مدينة ووهان

الصينية. ومع تزايد حالات الإصابة داخل وخارج الصين، أبلغت منظمة الصحة العالمية رسميا على أن هذا الفيروس يمثل حالة طوارئ صحية في 30 جانفي 2020، ثم جائحة في 11 مارس 2020 (McKibbibn & Fernando, 2023)، وقد بلغ عدد الإصابات 289623920 حالة في العالم، فيما بلغ عدد الوفيات 5512084 حالة، وفي الجزائر 218037 حالة إصابة و 6276 حالة وفاة، وهذا منذ ظهور الفيروس حتى يوم 31 ديسمبر 2021 (Worldometer, s.d).

ب. أعراض فيروس كوفيد-19

تظهر أعراض فيروس كوفيد-19 على المصاب بعد يومين إلى 14 يوما من التعرض له وتنقسم إلى(منظمة الصحة العالمية، 2021):

- ✓ **أعراض أكثر شيوعا:** حمى، سعال جاف وإجهاد.
- ✓ **أعراض أقل شيوعا:** فقدان حاسة الشم والذوق، احتقان الأنف، التهاب الملتحمة، صداع، آلام في العضلات والمفاصل، الطفح الجلدي، غثيان أو قيء، إسهال، رعشة أو دوخة.

ت . الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لاحتواء فيروس كوفيد-19

وقع على عاتق حكومات الدول الدور الكبير في كيفية احتواء الفيروس من جهة، والتصدي لعواقبه الاقتصادية من جهة أخرى، خاصة في ظل غياب لقاح أو علاج آنذاك، فيما يلي سنذكر بعض الإجراءات الاحترازية التي قامت بها أغلب دول العالم ثم الجزائر للتصدي للفيروس وعواقبه الاقتصادية:

الإجراءات التي اتخذتها أغلب دول العالم

- إرساء قواعد التباعد الاجتماعي، مع إلزامية إرتداء الكمامة في الأماكن العامة واستخدام المطهر الكحولي؛
- قامت حكومات الدول بتطبيق سياسة الحجر الصحي على مواطنيها، وإغلاق جزئي أو كلي لمناطق معينة خاصة تلك التي انتشر فيها الفيروس بكثرة.
- إيقاف العمل مؤقتا بالقطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية؛ خاصة تلك التي تتطلب احتكاك مباشر مع المستهلك مثل المؤسسات التعليمية، النوادي الرياضية، الأسواق التجارية، صالونات التجميل والمطاعم.
- إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية مع ضمان حد أدنى من عمليات شحن المواد الأساسية.
- الاستغناء المؤقت عن بعض الإجراءات والخدمات الإدارية الورقية الروتينية واستبدالها بعدد كبير من التطبيقات الذكية (الهرش، 2020).
- قدمت الحكومات تدابير دعم كبيرة مباشرة للدخل، وأجلت سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية (البنك الدولي ، 2022) .
- منحت دعم مالي وتسهيلات مالية ومصرفية للشركات؛ التي اضطرت لتعليق نشاطها بسبب الفيروس (الجزيرة ، 2020).
- تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية لتيسير سلاسل الإمداد المتصلة بخدمات الرعاية الصحية والمواد الغذائية الأساسية (OLOWO-OKERE, 2020) .

الإجراءات التي اتخذتها الجزائر

- تعليق جميع أنشطة نقل المسافرين: الحضري والشبه حضري بين البلديات والولايات، ونشاطات النقل بالسكة الحديدية ونشاطات النقل الموجه (المترو، الترامواي، النقل بالمصاعد الهوائية...).
- غلق أماكن التجمعات كالمساجد، المقاهي، المطاعم والمحلات مع حظر جميع المناسبات العامة والخاصة.

- غلق المدارس التعليمية بكافة أطوارها، مع وضع ما لا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر (حموزروقي، 2021).
- تعليق إبرام عقود الخدمات والدراسات مع المكاتب الأجنبية، مع تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل مما ساهم في توفير حوالي 7 مليار دولار سنويا.
- تكليف الشركة الوطنية سونطراك بتخفيف أعباء الإستغلال ونفقات التسيير من 14 إلى 7 مليار دولار بهدف الحفاظ على احتياط الصرف (سهايلية، 2020).
- تخفيض نفقات التسيير بـ 50% بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة بـ 30%، دون المساس بأعباء الرواتب على أن يشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، مع رفع سقف الأجر الوطني الأدنى إلى 20 ألف دج، وإلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج.
- إعادة النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات؛ بغية تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على مرافقة وتكثيف المبادرات لمكافحة فيروس كوفيد-19 (بوقجان و واضح، 2021).

ث.تداعيات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والجزائري

أفرز الانتشار الواسع للفيروس والإجراءات؛ التي اتخذت لاحتوائه تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي والجزائري يمكن إجمالها فيما يلي:

الاقتصاد العالمي

- انكمش النمو الاقتصادي العالمي بـ 3,3% بعدما سجل نمو بـ 2,8% سنة 2019، كان هذا التراجع أكثر حدة في الدول المتقدمة حيث تراجع معدل نموها بـ 4,7% مقابل نموها بـ 1,6% سنة 2019، أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة فقد تراجعت بنحو 3,3% مقابل نموها بـ 3,6% سنة 2019.
- سجل معدل التضخم العالمي 1,4% سنة 2020 بعدما كان 1,5% سنة 2019، حيث سجلت دول أفريقيا وجنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر ارتفاع لمعدل التضخم، في حين كان التراجع محدودا لهذا المعدل في المناطق الاقتصادية الكبرى، مع ثباته بالدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة.
- شهد سعر صرف الدولار تراجعا مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى في ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية (صندوق النقد العربي، 2021).
- ارتفعت نسبة البطالة إلى 6,9% سنة 2020 بعدما كانت 5,5% سنة 2019.
- تراجع سعر برميل النفط إلى 41,5 دولار سنة 2020 بعدما كان 64,49 دولار سنة 2019 (أحميمة و مايدة ، 2021).

الاقتصاد الجزائري

- تراجع النمو الاقتصادي بـ 5,10 % سنة 2020 بعدما سجل نمو ضئيل بـ 1% سنة 2019.
  ارتفعت نسبة البطالة من 10,5% سنة 2019 إلى 12,6 % سنة 2020 ومعدل التضخم من 2% سنة 2019 الى 2,4% سنة 2020.
- تراجعت الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي إلى 46,87 مليار دولار سنة 2020 بعدما كانت 61,51 مليار دولار سنة 2019.
- ارتفع عجز الموازنة الحكومية إلى 16,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 مقارنة بـ 9,7% سنة 2019.
- انخفض رصيد الحساب الجاري إلى 18,9- مليار دولار سنة 2020 مقارنة بـ 16,95- مليار دولار سنة 2019.

- بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1125 مليون دولار سنة 2020 بعدما كان 1382 مليون دولار سنة 2019 (World Bank).

3. الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع هي:

- **دراسة شراد ياسين (2021) بعنوان تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري**

سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت إلى أن جائحة كورونا شكلت ضربة قاسية للاقتصاد الوطني؛ بسبب نقص الإيرادات الداخلية والخارجية، الأمر الذي استدعي ضرورة التفكير في خطة استراتيجية للنهوض بالإقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد الجائحة.

- **دراسة هبة السيد محمد السيد طلبة (2022) بعنوان أثر جائحة كوفيد-19 على أداء التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار وانعكاسات انتشار الجائحة على أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية، وتقييم قدرة السياسة الاقتصادية المصرية على استيعاب الأزمة والتعامل معها، وقد توصلت إلى أن الاقتصاد المصري كان قادرا على الصمود في ظل الجائحة نتيجة للبرامج الإصلاحية؛ التي تبنتها الحكومة والتي نجحت في امتصاص تداعيات الأزمة.

- **دراسة Kazunobu Hayakawa و Hiroshi Mukunoki (2021) بعنوان The Impact Of COVID-19 On International Trade**

سعت هذه الدراسة دراسة إلى البحث في كيفية تأثير كوفيد-19 على التجارة الدولية من خلال مقارنة البيانات الشهرية للتجارة العالمية من جانفي إلى أوت سنتي 2019 و2020، وقد توصلت إلى أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلبا على التجارة الدولية لكل من البلدان المصدرة والمستوردة، وتميل هذه الآثار أن تصبح ضئيلة بداية من شهر جويلية 2020 خاصة بالنسبة للبلدان المستوردة.

- **دراسة Evenett et all (2021) بعنوان Trade Policy responses to the COVID-19 Pandemics crisis : Evidences From a New data set**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي حدثت على مستوى السياسة التجارية وذلك منذ بداية جائحة كوفيد-19، وقد توصلت إلى أن هناك زيادة سريعة في نشاط السياسة التجارية في فيفري ومارس 2020 أي بالتزامن مع ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19، حيث عملت بعض البلدان على تطبيق إجراءين هما: تقييد الصادرات وتسهيل الواردات، بينما اكتفت بعض البلدان بتطبيق إجراء واحد فقط، في حين أن بلدان أخرى لم تطبق السياسة التجارية على الإطلاق.

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ابراز أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية والاقتصاد الجزائري وفي التغيرات التي أحدثتها هذه الجائحة على مستوى السياسة التجارية العالمية، إلا أن ما يميز دراستنا فيكمن في وصف وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، مع توضيح استجابة السياسة التجارية الجزائرية لأثر هذه الجائحة.

III. دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية للجزائر

أدت عمليات الإغلاق المصاحبة لجائحة كوفيد-19 إلى تراجع حجم التجارة العالمية مع نهاية سنة 2020 بـ 44185,2 تريليون دولار منها 35395 تريليون دولار تجارة سلع و8790,2 تيرليون دولار تجارة خدمات، مقارنة بـ 44185,2 تريليون دولار سنة 2019 منها 35395 تريليون دولار تجارة سلع و8790,2 تريليون دولار تجارة خدمات محققة نسبة تراجع تقدر بـ 12%، وقد أثر كوفيد-19 على التجارة العالمية بشكل كبير وبطرق مختلفة ففي البلدان المصدرة تجلى الضرر في انخفاض حجم الإنتاج وإمدادات التصدير، أما في البلدان المستوردة فتجلى بشكل أساسي في انخفاض الطلب الكلي في تلك الدولة (Hayakawa & Mukunoki , 2021) .

1. تداعيات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية

تفيد دراسة مؤشرات التجارة الخارجية في إمكانية التعرف على حال اقتصاد الدول من حيث القوة والضعف، والى

أي اتجاه يسير هذا الاقتصاد، ومدى تأثيره وتأثره بالتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي (العفيفي و النجار، 2018)، فيما يلي سنتطرق إلى التعريف بهذه المؤشرات مع دراسة تطورها قبل ثم أثناء جائحة كوفيد-19.

أ. **تطور الصادرات والواردات الجزائرية:** تعكس الصادرات والواردات حجم المبادلات التجارية لدولة ما مع العالم الخارجي. الجدول الموالي يوضح تطور الصادرات والورادات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021):

جدول رقم(01): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	57,05	73,48	71,86	64,97	62,88	37,78	30,02	35,19	41,16	35,82	23,8	36,7
الواردات	40,47	47,24	50,73	55,28	58,58	51,50	47,08	46,05	46,19	41,93	34,4	36,0

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022.

من خلال الجدول أعلاه نقسم البيانات إلى قسمين:

- ✓ **صادرات** : سجلت الصادرات أعلى قيمة لها قيمة سنة 2011 بـ 73,48 مليار دولار بسبب ارتفاع سعر برميل البترول إلى 112,94 دولار، ثم تراجعت إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 بـ 30,02 مليار دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض سعر البترول طيلة هذه السنوات، ثم سجلت تحسن طفيف خلال السنتين المواليتين، أما سنة 2020 فسجلت تراجع قيمة الصادرات مرة أخرى إلى 23,80 مليار دولارمقارنة بـ 35,82 مليار دولار سنة 2019، أي حوالي 12 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول بسبب جائحة كوفيد-19، خاصة وأن قطاع المحروقات يشكل حوالي 96% من صادرات الجزائر، وحسب آخر احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وائتمان الصادرات فإن هناك تحسن واضح في قيمة صادرات سنة 2021 نتيجة تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- ✓ **واردات:** نلاحظ أن قيمة الواردات سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2014) أي من 40,47 مليار دولار إلى 58,58 مليار دولار أي زيادة بحوالي 18 مليار دولار في ظرف 5 سنوات، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة كما ذكرنا سابقا وانتهاج سياسة الانفتاح التجاري، ثم سجلت تراجعا خلال الفترة (2015-2019) بحوالي 9,50 مليار دولار بسبب الإستراتيجيات التي طبقتها الجزائر في سبيل سياسة كبح الواردات، كما سجلت تراجع بـ 7 ملايير ونصف دولار خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، بسبب الإجراءات المصاحبة لانتشار جائحة كوفيد-19 بما فيها إجراءات غلق الحدود البرية والبحرية والجوية، لكن مع الرفع التدريجي لهذه الإجراءات سنة 2021 زادت قيمة الواردات بحوالي 2 مليار دولار عن سنة 2020.

أ.1. الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال سنتي 2019-2020

يقصد بالهيكل السلعي بيان مجموع السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات (القش، 2010)، وعموما تتكون صادرات وواردات الجزائر من سبع مجموعات رئيسية: محروقات (طاقة وزيوت)، منتجات نصف مصنعة، مواد غذائية، مواد خام، سلع التجهيزات الصناعية، سلع التجهيزات الفلاحية، وسلع استهلاكية غير غذائية. الجدول الموالي يوضح التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة ما قبل وأثناء جائحة كوفيد-19:

الجدول رقم (02): الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر خلال سنتي (2019-2020)

البيان		2019		2020		نسبة التغير (%)
		القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	
محروقات	صادرات	33243,17	92,80	21541,11	90,52	-35,20
	واردات	1436,23	03,42	915,35	02,66	-36,27
المنتجات النصف مصنعة	صادرات	1956,92	05,46	1611,18	06,77	-17,67
	واردات	10297,52	24,56	7967,61	23,17	-22,63
المواد الغذائية	صادرات	407,85	01,14	442,59	01,86	08,52
	واردات	8072,27	19,25	8094,91	23,54	0,28
المواد الخام	صادرات	95,95	0,27	71,52	0,30	-25,46
	واردات	2012,23	04,80	2299,47	06,69	14,27
سلع التجهيزات الصناعية	صادرات	82,97	0,23	90,81	0,38	09,44
	واردات	13202,40	31,48	9157,73	26,63	-30,64
سلع التجهيزات	صادرات	0,25	0,001	40,63	0,32	26,28
	واردات	457,70	1,09	205,94	0,60	-55,00

الفلاحية						
السلع الاستهلاكية الغير غذائية	صادرات	36,42	0,10	39,06	0,16	07,25
	واردات	6455,77	15,40	5750,68	16,72	-10,92
مجموع الصادرات		35823,53	100	23796,60	100	-33,57
مجموع الواردات		41934,12	100	34391,64	100	18,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك

من خلال الجدول نقسم البيانات الى قسمين:

الصادرات: نلاحظ أن هيكلة الصادرات بقيت نفسها خلال سنتي الدراسة وذلك لاعتماد الجزائر على 96% (متوسط سنتي الدراسة) من صادراتها على قطاع المحروقات، حيث سجلت صادرات هذه السلعة انخفاضا بـ 35,20 % خلال سنة 2020 حيث سجلت 21541,11 مليون دولار بعدما كانت 33243,17 مليون دولار سنة 2019 بسبب تراجع الطلب عليها وسياسة الإغلاق الكامل والجزئي المفروضة بسبب فيروس كوفيد-19.

أما السلع المصدرة الرئيسية خارج قطاع المحروقات فتشكل 09,79 % فقط من اجمالي الصادرات، حيث سجلت سنة 2020 تراجع كل من المواد الخام بـ 25,64% والمنتجات النصف مصنعة بـ 17,67%، مع نمو تصدير كل من سلع التجهيزات الفلاحية بـ 26,28%، سلع التجهيزات الصناعية بـ 09,44% والمواد الغذائية بـ 08,25% والسلع الاستهلاكية الغير غذائية بـ 07,25%.

الواردات: نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات خلال سنة 2019 على الرغم من الجهود المبذولة لتقليص فاتورة الإستيراد، إلا أن جائحة كوفيد-19 في سنة 2020 ساهمت في تقليصها فعلا بـ 18,00% ، وذلك في أربع سلع رئيسية وهي سلع التجهيزات الصناعية بـ 4041 مليون دولار، المنتجات النصف مصنعة بـ 2327 مليون دولار، طاقة وزيوت بـ 521 مليون دولار وسلع التجهيزات الفلاحية بـ 252 مليون دولار، مع ارتفاع فاتورة استيراد المواد الخام بـ 287 مليون دولار والمواد الغذائية بـ 22,64 مليون دولار.

أ.2 الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

يعبر الهيكل الجغرافي عن دراسة وجهة الصادرات والواردات نحو القارات أو التكتلات أو المناطق الجغرافية أو البلدان المختلفة؛ بهدف إبراز مدى اعتماد دولة ما على قارة واحدة أو تكتل واحد أو منطقة جغرافية واحدة في تصريفها لمنتجاتها (تصديرها) أو في حصولها على الواردات (القش، 2010، صفحة 174). الجدول الموالي يوضح الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة ما قبل وأثناء جائحة كوفيد-19:

الجدول رقم (03): الهيكل الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر خلال سنتي (2019-2020)

البيان		2019		2020		نسبة التغير(%)
		القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	
أوروبا	صادرات	20484,55	57,18	13507,70	56,76	-34,06
	واردات	20246,74	48,28	16663,65	48,45	-17,70

آسيا وأوقيانوسيا	صادرات	9217,23	25,72	8622,94	36,23	-25,98
	واردات	14712,47	35,08	11255,27	32,72	-23,50
أمريكا	صادرات	3884,09	10,84	1537,39	06,46	-60,42
	واردات	5635,35	13,43	5348,33	15,55	-05,09
أفريقيا	صادرات	2169,65	06,05	1928,57	08,10	-11,11
	واردات	1339,57	03,19	1124,39	03,20	-16,06
مجموع الصادرات		35823,53	100	23796,60	100	-33,57
مجموع الواردات		41934,12	100	34391,46	100	-17,99

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات المديرة العامة للجمارك

يشير الجدول أعلاه أن أوروبا تمثل أكبر شريك تجاري للجزائر بحصة 57,18% صادرات و48,28% واردات سنة 2019 وبالمقارنة مع سنة 2020 انخفضت الصادرات إلى هذه المنطقة بـ 34,06% من 20484,55 مليون دولار إلى 13507,70 مليون دولار، والواردات بـ 17,70% من 20246,74 مليون دولار إلى 16663,65 مليون دولار، ثم تأتي دول آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بحصة 25,72% صادرات و35,08% واردات وبالمقارنة مع سنة 2020 نلاحظ تقلص الصادرات إلى هذه المنطقة بـ 25,98% والواردات بـ 23,50%، أما أمريكا فتحتل المرتبة الثالثة بحصة 10,84 % صادرات و13,43% واردات وبالمقارنة مع سنة 2020 نلاحظ تقلص الصادرات والواردات إلى هذه المنطقة بـ 2346,7 مليون دولار و 287 مليون دولار على التوالي، وفي المرتبة الأخيرة تأتي أفريقيا بحصة 6,05% صادرت و 03,19% واردات، ثم تراجعت خلال سنة 2020 بـ 11,11% صادرات و بـ 16,06% واردات.

أ.3 الشركاء التجاريون للجزائر: إذا أخذنا بمعيار توزيع الصادرات والواردات حسب الدول وليس القارات، فإن التقسيم يكون كالآتي:

- **الزبائن** : هي الدول التي تصدر إليهم دولة ما سلعها وخدماتها. الجدول الموالي يوضح أهم زبائن الجزائر خلال فترة ما قبل وأثناء جائحة كوفيد-19:

جدول رقم (04): أهم زبائن الجزائر خلال سنتي 2019 و2020

البيان	2019		2020		نسبة التغير(%)
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	
فرنسا	5053,50	14,11	3257,06	13,69	-35,55
إيطاليا	4621,53	12,90	3444,18	14,47	-25,48
اسبانيا	3995,38	11,15	2341,37	09,84	-41,40
بريطانيا	2299,73	06,42	636,78	02,68	-72,31
تركيا	2246,97	06,27	2121,44	08,91	-05,59
الولايات المتحدة الأمريكية	2193,67	06,12	421,62	01,77	-80,78

الصين	1639,95	04,58	1164,82	04,89	-28,97
الهند	1520,30	04,24	656,42	02,76	-56,82
الباقي	12255,23	34,21	9754,22	40,99	-20,24
مجموع الصادرات	35823,54	100	23796,60	100	-33,57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرة العامة للجمارك

تشكل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والهند حوالي 66% من الدول التي تصدر اليها الجزائر، حيث سجلت جميع واردات هذه الدول إلى الجزائر تراجعا خلال سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، فالولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بـ 80,78% أي حوالي 1772 مليون دولار، وبريطانيا تراجعت بـ 72,31% أي حوالي 1662,95 مليون دولار تليها الهند بـ 56,82% أي حوالي 863,88 مليون دولار واسبانيا بـ 41,40% أي حوالي 1654 مليون دولار، وأقل تراجع سجلته تركيا بـ 05,59% أي بحوالي 125,53 مليون دولار.

-**الموردون:** هي الدول التي تستورد دولة ما منها سلعها وخدماتها. الجدول الموالي يوضح أهم موردي الجزائر خلال فترة ما قبل وأثناء جائحة كوفيد-19:

جدول رقم (05): أهم موردين الجزائر خلال سنتي 2019 و2020

البيان	2019		2020		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	
الصين	7654,26	18,25	5782,35	16,81	-24,46
فرنسا	4278,37	10,20	3646,30	10,60	-14,77
إيطاليا	3410,14	08,13	2424,79	07,06	-28,89
اسبانيا	2929,56	06,99	2139,20	06,22	-26,98
ألمانيا	2833,30	06,76	2228,59	06,48	-21,34
تركيا	2141,10	05,11	1478,43	04,30	- 30,95
الأرجنتين	1812,59	04,32	1384,04	04,02	-23,64
الولايات المتحدة الأمريكية	1418,66	03,38	1400,98	04,07	-01,25
الباقي	15456,91	36,86	13907,97	40,44	-10,02
مجموع الواردات	41934,12	100	34391,64	100	-17,99

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصين، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، ألمانيا، تركيا، الأرجنتين، والولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على حوالي 57% من واردات الجزائر، غير أن جائحة كوفيد-19 ساهمت في تراجع واردات الجزائر

من هذه الدول؛ حيث سجل أكبر تراجع في تركيا بـ 30,95% ثم ايطاليا بـ 28,89 % ثم اسبانيا بـ 26,86% ثم الصين بـ 24,46% وآخر تراجع سجلته الولايات المتحدة الأمريكية بـ 01,25%.

ب. إجمالي التجارة الخارجية ونصيب الفرد الواحد منها: يمثل إجمالي التجارة الخارجية مجموع الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين دولة ما وشركائها التجاريين، وكذا قوة الاقتصاد وتفاعلاته مع الأسواق العالمية، أما نصيب الفرد من التجارة الخارجية فيمثل متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من هذه الصادرات والواردات. الجدول الموالي يوضح تطورهما خلال الفترة (2010-2021):

جدول رقم (06): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار)	97,52	120,72	122,59	120,25	121,46	89,28	77,1	82,27	87,35	77,75	58,2	72,70
نصيب الفرد الواحد منها (دولار)	278,62	335,33	331,32	316,44	319,63	228,87	192,95	200	213	185,11	135,34	165,22

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد علىإحصائيات المديرة العامة للجمارك وبيانات البنك الدولي.

شهدت التجارة الخارجية ونصبب الفرد الواحد منها عدة تذبذبات خلال فترة الدراسة، والتي ترجع في الأساس إلى التغير في أسعار المحروقات، حيث سجلت أدنى قيمة لهما سنة 2020 بقيمة 58,2 مليار دولار و135,34 دولار على التوالي بسبب جائحة كوفيد-19 والإجراءات المصاحبة لها، وأعلى قيمة للتجارة الخارجية سجلت سنة 2012 بـ 122,59 مليار دولار أما بالنسبة لنصيب الفرد من التجارة الخارجية فسجل سنة 2011 أعلى قيمة له وهي 335,33 دولار.

ت.الميزان التجاري: من المؤشرات الاقتصادية الهامة لدولة ما، حيث يمثل أحد مدخلات الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات. الشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم (01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2021)

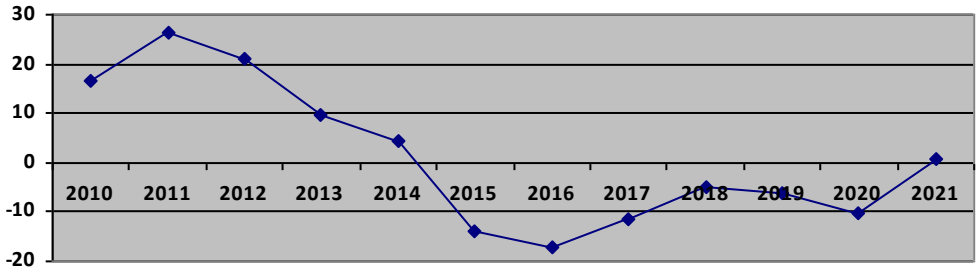

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

سجل الميزان التجاري فائضا من سنة 2010 إلى سنة 2014، أعلى قيمة له كانت سنة 2011 بفائض قدره 26,24 مليار دولار نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ثم سجل عجزا من سنة 2015 إلى سنة 2020، حيث أن أدنى قيمة له كانت سنة 2016 بعجز قدره 17 مليار دولار، بسبب تراجع أسعار المحروقات، إلا أن هذا العجز تقلص مرة أخرى خلال سنوات 2017، 2018 و2019 بسبب تطبيق سياسة كبح الواردات مع تحسن أسعار المحروقات، ليرتفع مرة أخرى هذا العجز ويسجل 10,6 مليار دولار بسبب التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار المحروقات، ثم تقلص هذا العجز سنة 2021 ليصل إلى 7 مليار دولار بسبب الرفع التدريجي للإجراءات الاحترازية وتحسن أسعار المحروقات.

ث.معدل التغطية: : يشير إلى مدى تغطية الصادرات للواردات، أي القوة الشرائية لصادرات الدولة ومدى تحكمها في وارداتها، ويحصل عليه بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات، فإذا كانت هذا المعدل يساوي أو أكبر من 100 فإن الصادرات قادرة على تغطية الواردات أما إذا كان أقل من ذلك فإن الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات (EL Kheshin, 2010). الشكل الموالي يوضح تطور معدل التغطية خلال الفترة (2020-2021):

شكل رقم (02) : تطور معدل التغطية خلال الفترة (2010-2021)

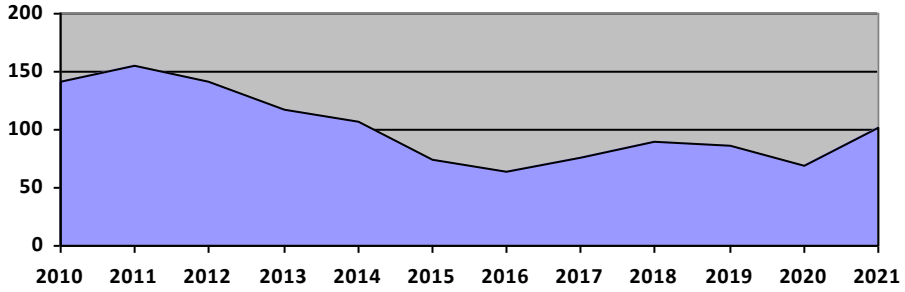

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

تشير بيانات الجدول أعلاه أن معدل التغطية كان أكبر من 100 خلال الفترة من 2010 إلى 2014 وسنة 2021، أما خلال الفترة من 2015 إلى 2020 فقيمة هذا المعدل أقل من 100 ويفسر ذلك بأن هذا المعدل يتناسب

طرديا مع قيم الميزان التجاري وتؤثر فيه أيضا التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والعالمي، حيث أعلى قيمة سجلها كانت سنة 2011 وأدنى قيمة له كانت سنة 2016 .

ج.مؤشر الإنفتاح التجاري: يسمى أيضا "الانكشاف التجاري"، يعبر عن مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(Dib, Aouar, & Ben Dahmane, 2021) ، كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر فإن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الخارج، والعكس صحيح مع الأخذ بعين الإعتبار أن المعدل العالمي هو 56,40 %(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2023) ، وله صورتين:

- **مؤشر نسبية الصادرات:** يسمى أيضا "مؤشر القدرة على الصادرات" ويقيس حجم الإنتاج المحلي الذي يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2023)، ويحسب بقسمة قيمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشر نسبية الواردات:** يسمى أيضا "مؤشر الإعتماد على الواردات" يقيس مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي، ويحسب بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة قيمة هذا المؤشر دليل على زيادة إعتماد الدولة على الواردات. الشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري بصورتيه خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم (03): تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري خلال الفترة (2010-2021)

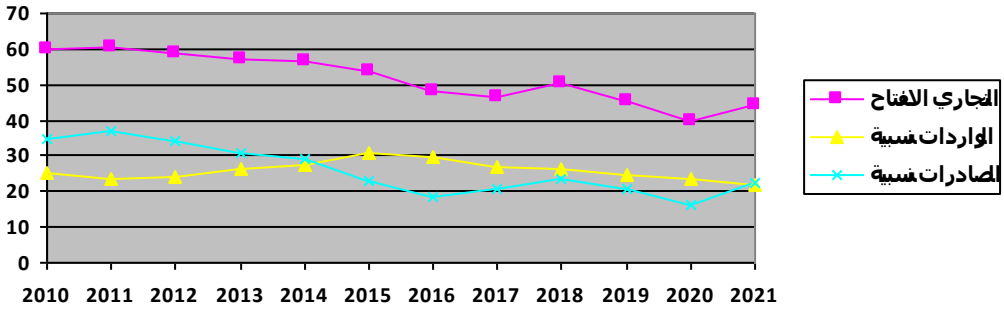

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك وبيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نقسم تطور مؤشرات الانفتاح التجاري إلى فترتين:

الفترة الأولى ما بين (2010-2018): نرى من خلالها تراجع قيمة مؤشري الانفتاح التجاري و نسبية الصادرات خلال الفترة (2010-2017)، مع تسجيل تحسن طفيف خلال سنة 2018، ويرجع ذلك إلى التغير في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومنه نستنتج أن المؤشرين السابقين مرتبطين ببعضهما البعض وتؤثر فيهما التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والعالمي، على غرار مؤشر نسبية الواردات الذي سجل تطور ملحوظا خلال الفترة (2011-2015) بسبب ارتفاع الواردات نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أنه سجل تراجع بقية السنوات بسبب تطبيق سياسة كبح الواردات.

الفترة الثانية ما بين (2019-2021): شهدت المؤشرات الثلاث تراجعا خلال سنة 2020 بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لاحتواء جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار المحروقات، أما خلال سنة 2021 وبعد الرفع التدريجي للإجراءات المصاحبة للفيروس تحسنت قيمة مؤشر الإنفتاح التجاري ونسبية الصادرات والواردات.

ح.مؤشر التبادل التجاري: تظهر هذه النسبة علاقة الصادرات بالواردات، بعبارة أخرى كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها، وكم من وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها مقابل كل وحدة صادرات واحدة، فارتفاعه عن 100 يعني أن الدولة تستطيع الحصول على وحدة إضافية من الواردات مقابل وحدة صادرات واحدة (دريدي، 2017). الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التبادل التجاري خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم (04): تطور مؤشر التبادل التجاري خلال الفترة (2010-2021)

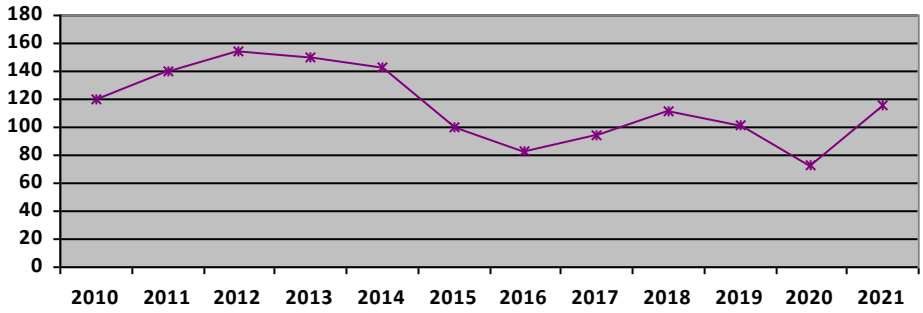

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

على ضوء الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التبادل التجاري الدولي سجل عدة تذبذبات في قيمته خلال فترة الدراسة، حيث أعلى قيمة له كانت سنة 2012 ويرجع ذلك لكون الميزان التجاري سجل فائضا خلال هذه السنة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وأدنى قيمة له سجلت سنة 2020 بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19- وتراجع أسعار المحروقات، ما يدل على أن التحسن في قيمة هذا المؤشر مرتبط بأسعار المحروقات.

خ.مؤشر القوة الشرائية للصادرات: مكمل لمؤشر التبادل التجاري، ويعبر عن مدى قوة العملة التي يتم بها بيع الصادرات ويعبر عنه بالدولار في حالة الجزائر. الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر القوة الشرائية للصادرات خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم (05): تطور مؤشر القوة الشرائية للصادرات خلال الفترة (2010-2021)

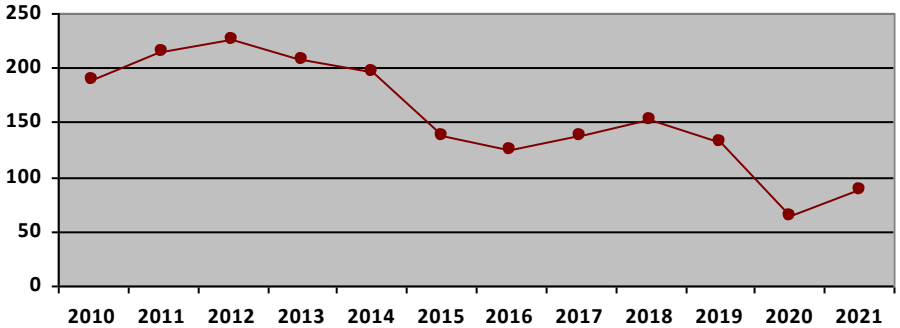

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021).

عرف مؤشر القوة الشرائية للصادرات عدة تذبذبات خلال فترة الدراسة، ويرتبط ذلك بأسعار الصادرات في الأسواق العالمية، التي هي في الأساس محروقات، حيث أعلى قيمة مسجلة كانت سنة 2012 بـ 226,7 نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وأدنى قيمة سجلت سنة 2020 بـ 63,4 نتيجة لانهيار أسعار المحروقات بسبب جائحة كوفيد-19.

د.مؤشر النقل بالحاويات: يقيس حجم ونشاط نقل البضائع بالحاويات، تدل زيادة قيمة هذا المؤشر على نشاط تجاري متزايد وحركة تجارية مكثفة بين دولة ما ودول أخرى. الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر النقل بالحاويات خلال الفترة (2010-2021):

شكل رقم(06): تطور مؤشر النقل بالحاويات خلال الفترة (2010-2021)

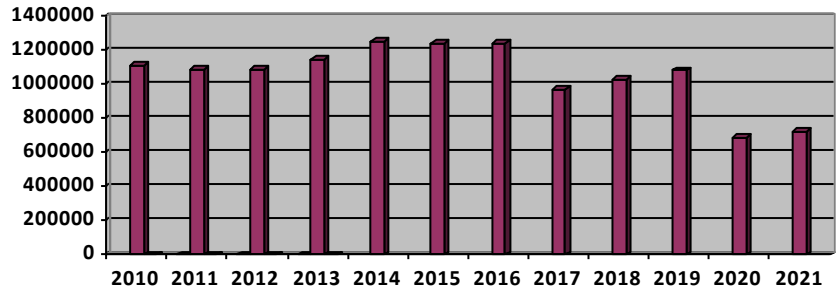

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن مؤشر النقل بالحاويات عرف هو الآخر عدة تذبذبات خلال فترة الدراسة، حيث أعلى قيمة سجلها هذا المؤشر سنة 2014 بقيمة 1248 ألف حاوية بسبب ارتفاع معدل التجارة الخارجية، وأدنى قيمة سجلها سنة 2020 بقيمة 974 ألف حاوية ويعود ذلك لتراجع نشاط التجارة الخارجية بسبب عمليات الإغلاق المصاحبة لاحتواء جائحة كوفيد-19.

2.استجابة أدوات السياسة التجارية لجائحة كوفيد-19:

كانت السياسة التجارية إحدى الأدوات التي لجأت إليها العديد من الحكومات في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، فقد خففت الحواجز أمام استيراد المنتجات والمستلزمات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية، مع فرض قيود على تصدير هذه السلع، وكان الدافع من وراء هذا المزيج هو توفير أقصى قدر ممكن من الإمدادات الحيوية في السوق المحلية (Evenett, et al., 2021)، وفيما يلي بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية على صعيد السياسة التجارية:

- ✓ تخفيض فاتورة الإستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار (سهايلية، 2020)، بما فيها وقف استيراد الوقود والمواد المكررة (حمليل و بزارية ، 2022)، مع حظر تصدير المنتجات الطبية والغذائية (السيد طلبه ، 2022).
- ✓ اعفاء استيراد المنتجات الطبية ومعدات الكشف وقطع غيار المعدات اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وكذا بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بصفة مؤقتة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، مع تسهيل

وتسريع عمليات استيرادها ورفعها فورا حين وصولها بمجرد تقديم تعهد بإتمام الإجراءات الجمركية لاحقا (المديرية العامة للجمارك ، 2020).

- ✓ تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 "إلغاء الضريبة الجزافية على أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة بيعها على حالها، واعفاء المواد والتجهيزات المستوردة الموجهة لإنجاز جامع الجزائر، والمواد الأولية المستوردة من طرف المتعاملين من الباطن من الحقوق الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة".
- ✓ التوجه نحو السوق الأفريقية بمصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أوائل 2020 (طلحي ، 2022)، كما شدد الوزير الأول عبد العزيز جراد ورئيس الحكومة الإسباني بيدرو شانستير في اجتماعهم المنعقد يوم الخميس 08 أكتوبر 2020 على أهمية عقد اتفاقية شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كأساس يضمن ذيمومة التعاون الثنائي بين البلدين وتعزيز الشراكات في جميع المجالات خاصة المجال الطبي الذي أثبتت أهميته خلال فترة جائحة كوفيد-19 (الإذاعة الجزائرية، 2020).
- ✓ قامت الحكومة الجزائرية بتخفيض قيمة العملة الوطنية أمام سلة العملات الصعبة، حيث تجاوز سعر اليورو في السوق الرسمية (البنوك) سقف 150 دج و 210 دج في السوق الموازية، أما الدولار فتجاوز 130 دج في السوق الرسمية و180 دج في السوق الموازية وذلك في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 (بليدي ، 2020).
- ✓ نص قانون المالية لسنة 2021 على " اعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي لعمليات تصدير السلع التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة، وكذا اعفاء عمليات استيراد بذور الصوجا الموجهة لإنتاج الزيت المكرر العادي من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، مع اخضاع المستورد إلى رسم بشأن توقيف الحاويات وتحدد قيمته تبعا لما هو منصوص عليه في عقد النقل أو في سند الشحن، وفرض رسم بقيمة 5000 دج على تصدير النفايات الخاصة الخطيرة، ورسم جمركي بـ 5% على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق استثمار الإنشاء والتوسيع".
- ✓ الترخيص بجمركة السيارات السياحية التي تقل عن 3 سنوات، المستوردة من طرف الخواص المقيمين مرة واحدة كل 3 سنوات على حساب عملتهم الخاصة المتواجدة برصيدهم بالعملة الأجنبية الذي تم فتحه في الجزائر مع دفع جميع الحقوق والرسوم وذلك وفقا للمادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021.
- ✓ إعادة النظر في الإتفاقيات الاقتصادية الثنائية خاصة مع منطقة التجارة العربية الحرة (طلحي ، 2022).

IV. الخلاصة:

تسبب فيروس كوفيد-19 في حدوث جائحة عالمية ضربت كل مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي، ولم تكن الجزائر استثناء من هذا المشهد، حيث بدا تأثر اقتصادها بهذه الجائحة كبيرا، خاصة في قطاع التجارة الخارجية، وهو أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، فقد تراجعت مؤشرات التجارة الخارجية، ما جعل الحكومة الجزائرية تقوم بالعديد من الإجراءات على مستوى السياسة التجارية وغيرها لعلاج الوضع وإعادة انعاش الاقتصاد الوطني.

V. نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أدت عمليات الإغلاق المصاحبة لجائحة كوفيد-19 إلى تراجع أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، عجز الموازنة الحكومية، رصيد الحساب الجاري ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد).
- تراجع الصادرات والواردات الجزائرية بسبب تراجع أسعار المحروقات والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لاحتواء جائحة كوفيد-19، التي أثبت مرة أخرى أن أي صدمة تحدث على المستوى العالمي ستؤثر لا محالة على التجارة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل عدم تنوع هيكلها السلعي، الجغرافي وشركائها التجاريين.
- انخفضت التجارة الخارجية ونصيب الفرد الواحد منها بـ 25,14% و 24,91% على التوالي، واتسع عجز الميزان التجاري ليبلغ 10,06 مليار دولار، وتراجع معدل التغطية إلى 69,18%، ومؤشر الإنفتاح التجاري إلى 39,93% (16,33% نسبية صادرات و23,6% نسبية واردات)، ومؤشر التبادل التجاري إلى 72,8%، ومؤشر القوة الشرائية للصادرات بـ 51,43%، كما تراجع مؤشر النقل بالحاويات بـ 36,19%، ونبرر ذلك بأن جائحة كوفيد-19 والإجراءات المصاحبة لها أثرت سلبا مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية، وأكبر دليل على ذلك تحسن قيمة جميع هذه المؤشرات مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الجائحة وتحسن أسعار المحروقات خلال سنة 2021، وذلك ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- شكلت أدوات السياسة التجارية إحدى السياسات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كوفيد-19، حيث تم تخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10 ملايير دولار مع إعفاء استيراد المنتجات الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19 والمنتجات العذائية الأساسية من الحقوق والرسوم الجمركية وتسهيل عملية استيرادها، كما حظرت تصدير نفس هذه السلع.
- المصادقة على إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الثنائية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة العربية وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

من خلال النتائج المذكورة نوصي بما يلي:

- ✓ ضرورة النهوض بالقطاعات الاقتصادية من فلاحة، صناعة وسياحة وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات، التي تهدف أساسا إلى التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، مع إلزامية تنويع قاعدة الموردين، والمنتجات المستوردة تجنبا للمشكلات التي قد تطرأ على مورد ما أو نطاق جغرافي محدد وهذا ما أثبتته جائحة كوفيد-19.

- ✓ ضرورة تطوير البنية التحتية والقضاء على جميع العراقيل التي تعيق الاستثمار في الداخل، بغية توفير مخزون من المعدات والمنتجات يستغل وقت الأزمات الطارئة.
- ✓ الانضمام للجزائر للتكتلات الاقتصادية، وتفعيل خاصية التحول الرقمي عبر الحدود، سيساهم في تبسيط الإجراءات الحدودية بين الدول وزيادة المرونة والتعاون في مواجهة الصدمات المستقبلية.
- ✓ العمل على إنشاء مركز وطني خاص بإدارة الأزمات، لإعداد خطط مسبقة للأزمات والكوارث المحتملة ومختلف الحلول لمواجهتها

VI. الهوامش والإحالات:

1. أحمد فايز الهرش. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 02(02)، 120.
2. الإذاعة الجزائرية. (08، 10، 2020). الوزير الأول جراد: جائحة كورونا فرصة لتطوير أشكال جديدة للتعاون الاقتصادي بين الجزائر واسبانيا . تم الاسترداد من https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201008/200462.html.
3. أسماء عدائكة ، و السايح بوزيد. (2018). السياسة التجارية وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات -مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة(06)، 262.
4. آمال حموزروقي. (2021). دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06(01)، 252.
5. البنك الدولي . (2022). الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis
6. الجزيرة . (20 04، 2020). في غياب لقاح له... هكذا واجهت دول العالم فيروس كورونا . تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/politics/2020/4/20/
7. الهوارية حمليل، و أمحمد بزارية. (2022). تداعيات جائحة فيروس كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية" مع الإشارة لحالة الجزائر". مجلة دراسات اقتصادية. 22(01)، 372
8. جيهان محمد العفيفي، و منيرة جلال النجار. (2018). تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري. المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، 28(04)، 1771-1772.
9. حسام علي داوود، أيمن ابو خضير ، و عبد الله صوفان . (2000). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان، الأردن : دار المسيرة.

10.حمدي عبد العظيم. (2000). اقتصاديات التجارة الخارجية. القاهرة، مصر : دار النهظة العربية.

11.خالد أحميمة ، و محمد فيصل مايدة . (2021). أثر تقلبات اسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 04(02)، 55.

12.سارة دريدي. (2017). التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات. مجلة دراسات اقتصادية، 02(04)، 918.

13.سليمان عبد الرحيم عبد العزيز . (2004). التبادل التجاري (الإصدار 01). الأردن : دار الحامد للطباعة والنشر.

14.سماح سهايلية. (2020). الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 05(03)، 33.

15.صابر بليدي . (12 12، 2020). الجزائر تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لتقليص عجز الميزانية . تم الاسترداد من https://alarab.co.uk/9 .

16.صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

17.الطاهر شليحي . (2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020). مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 21(01)، 110.

18.فاطمة الزهراء طلحي . (2022). واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(01)، 1251.

19.فايزة القش. (2010). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للجزائر (رسالة ماجستير). 174. خنشلة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة.

20.فطيمة حاجي. (2017). مدخل إلى التجارة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

21.محمد خالد السواعي. (2006). التجارة والتنمية. عمان، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

22.المديرية العامة للجمارك . (2020). الجمارك الجزائرية تجسد الآليات الوطنية لمكافحة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19. تم الاسترداد من الجمارك الجزائرية : https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique196

23.المديرية العامة للجمارك. (2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020). احصائيات التجارة الخارجية. مديرية الدراسات والاستشراف. الجزائر: مديرية الدراسات والاستشراف.

24.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). COUNTRY PROFILE ALGERIA Economic Indicators Foreign Direct Investement International Trade.

25.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات. (2020). نشرة ضمان الاستثمار.

26.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2021). نشرة ضمان الاستثمار.

27.هبة السيد محمد السيد طلبه . (2022). أثر جائحة كوفيد-19 على أداء التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 36(04)، 908.

28.وسام بوقجان ، و فواز واضح. (2021). جائحة كورونا (كوفيد19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، 04(02)، 432.

29. ED OLOWO-OKERE .(2020 ،04 16) .Ensuring state continuity during the coronavirus pandemic تم الاسترداد من .WORLD BANK BLOGS: https://blogs.worldbank.org/governance/ensuring-state-continuity-during-coronavirus-pandemic

30. Kazunobu Hayakawa و ،Hiroshi Mukunoki .(2021) . The impact of COVID-19 on international trade: Evidence from the first shock .Journal of The Japanese and International Economies ، 01 ،60, DOI: 10.1016/j.jjie.2021.101135.

31. L Gruzczzynski .(2020) .Covid-19 et Commerce international: Turbulences Temporaires Ou Changement de Paradigme .La Revue Européenne Du Droits(Spécial) ،33.

32. LA BANQUE MONDIALE .(2022 ،04 04) .Commerce Extérieur تم الاسترداد من . https://www.banquemondiale.org/fr/topic/trade/overview

33. Lamia Dib ،Aicha Aouar و ،Mohamed El Amine Ben Dahmane .(2021) .Trade openness and economic growth in Algeria : An empirical analysis based on ARDL model .Al-MIEYAR Journal.90 ،(04)11 ،

34. Manel El-S.M EL Kheshin .(2010) .ECONOMIC IMPORTANCE OF THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE IN THE CONSTRUCTION OF THE NATIONAL ECONOMY AND THE EXPECTED IMPACTS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON THE EGYPTIAN NATIONAL ECONOMY .J. Agric. Economics and Social Sciences.533 ،(07)01 ،

35. Nacer-Eddine MOUFFOK .(2021) .Les fondements historiques, juridiques et économiques du commerce extérieur en Algérie .Revue des Etudes sur l'Effectivité de la Norme Juridique ، .145 ،(02)05

36. Simon Evenett ،Matteo Fiorini ،johannes Fritz ،Bernard Hoekman ،Piotr Lukaszuk ،Nadia Rocha . . . ،Anirudh Shingal .(2021) .Trade policy responses to the COVID-19 pandemic

crisis: Evidence from a new data set .The world Economy .02 ،(02)45 ،doi: 10.1111/twec.13119.

37. The World Bank, World Bank open data , sur web site: https://data.worldbank.org/.

38. Warwick McKibbibn و ،Roshen Fernando .(2023) .The global economic impacts of the COVID-19 pandemic .Economic Modelling .01 ،129 ،doi:/10.1016/j.econmod.2023.106551

39. Worldometer .(بلا تاريخ) .*COVID- Coronavirus Statistics* تم الاسترداد من . https://www.worldometers.info/coronavirus/.